التقاريـــــر

عملية إعادة إعمار العراق
المسار والتحديات

أمير فتحي
إعلامى وباحث فى الشئون العربية

بانتهاء العمليات الحربية ضد ما عُرف بتنظيم الدولة الإسلاميـــة «داعـــش» الإرهابي في شمال العراق، شاهدَ العالم في ذُهول حجم الخراب والدمار، الذي خلفهُ الإرهاب الأسود في مِساحاتٍ واسعة من الأراضي العراقية، حتى شَبَههُ البـــعـــض بالآثار، التي يُخلفها زلزال من الدرجة شَديدة التدمير.

كانت بغداد قد أعلنت انتصارها على تنظيم "داعش" الإرهابي، في ديسمبر عام ٢٠١٧ بعدما استعادت القوات العراقية- مَدعومة من التحالف الدولـــي- أجـــزاء واسعة من البلاد كان التنظيم المُتطرف ســـيطر عليها في مُنتصف عام ٢٠١٤.

وإلى جانب الدمار الكبير الذي خلفته الحرب، فإنَّ النزاع تسبَّـــبَ فـــي نـــزوح الملايين، ولا يزالُ هناك ٢,٦ مليون نازح يُقيمون في مخيمات في مناطق مختلفـــة من البلاد الغنية بالنفط.

وطبقًا لتقديرات الخبراء، فإن عملية الإصلاح أو إعادة الإعمار في حدَّها الأدنى لن تقل عن تسعين مليار دولار.

مؤتمر الكويت

فى فبراير ٢٠١٨على مَدار ثلاثة أيام، رعت دولة الكويت مؤتمرًا دُوليًا لإعادة إعمار العراق، بِمشاركة عددٍ من الدول المَانحة والمُنظمات الإقليمية والـــدُولـــيـــة

برئاسة خمس جهات، هي الاتحاد الأوروبي والعراق والكويت والأمم المتحدة والبنك الدولي، بالإضافة إلى مئات الشركات الخاصة ورجال الأعمال الأفراد، وخلال المؤتمر قدَّمت الحكومة العراقية برنامجًا هائلاً للاستثمار في مختلف ميادين إعادة الإعمار، بينها قرابة ٤٠ مشروعًا له صفة استراتيجية، إذ كانت أهم أهداف المؤتمر الذي انعقد مُنتصف فبراير من هذا العام حشد الزخم لرفع المُعاناة عن ملايين النازحين والمتضررين العراقيين من ضحايا الحرب على الإرهاب، فضلاً عن إعادة إعمار المناطق المحررة من قبضة تنظيم «داعش» الإرهابي، والمناطق المُحتاجة إلى المساعدات.

وقد شارك في هذا المؤتمر ٧٦ دولة و٥١ مُنظمة مُساعدة دولية و١٠٧ جمعية ومؤسسة، و٨٥٠ رجل أعمال، فضلاً عن مُشاركة ٢٣٠٠ شركة من ٧٠ دولة، تسعى للحصول على عشرات الفرص الاستثمارية، التي يُفترض أنْ تتحقق ضمن إعادة الإعمار.

وفي ختام المؤتمر، حصل العراق من المَانحين على تعهدات بتأمين ٣٠ مليار دولار للمساعدة في إعادة إعماره، قال عنها وزير خارجية العراق إبراهيم الجعفري، إنَّ التعهدات التي قدَّمت في مؤتمر دولي للمانحين لإعادة بناء العراق ستساعد في الإعمار لكنها «أقل مما يتطلبه العراق». وقد بلَّغ إجمالي التعهدات والمنح العربية نحو ٧,٥ مليارات دولار ما بين قروض واستثمارات وتمويل صادرات. وأعلن وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، عن توقيع اتفاقية بين مصرف التجارة الخارجية الأميركي والعراق لمنح بغداد قروضًا بنحو ٣ مليارات دولار. وأعلنت بريطانيا أنها ستمنح بغداد تسهيلات ائتمانية في مَجال الصادرات تصل مليار دولار سنويًا ولمدة عشرة أعوام، بينما أعلن الاتحاد الأوروبي أنَّه سيُقدم ٤٠٠ مليون دولار على شكل مُساعدات إنسانية، وتعهدت منظمات غير حكومية بتقديم ٣٣٠ مليون دولار على شكل مُساعدات، ووقَّع العراق والبنك الدولي مشروعين بقيمة ٥١٠ ملايين دولار مُخصصة لتحسين ظروف معيشة

العراقيين، على أن يُضاف المشروعان إلى برنامج يُموله البنك الدولي بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، مَا يرفع إجمالي تعهدات البنك في العراق إلى ٤,٧ مليارات دولار مُقابل ٦٠٠ مليون دولار قبل أربع سنوات، وأعلن الصندوق العربي الإنمائي عن الوصول إلى تَسوية مالية مع العراق بقيمة ١,٥ مليار دولار، بينما سيُقدم البنك الإسلامي للتنمية قرضًا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وأعلنت ألمانيا اعتزامها تقديم مُساعدات بقيمة ٣٥٠ مليون يورو (٤٢٥ مليون دولار) في ٢٠١٨ ، وأعلنت إيطاليا عن منح العراق قروضًا مُيسرة بقيمة ٢٦٠ مليون يورو (٣١٦ مليون دولار)، ومُساعدات بـ ١١,٥ مليون يورو (١٤ مليون دولار)، وأعلنت فنلندا دعمها العراق بنحو ١٠ ملايين دولار لإزالة الألغام، وتعهدت ماليزيا بتقديم ١٠٠ ألف دولار، وتضمنت المُساعدات حوالي ١٣٠ مليون دولار من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في حين تعهدت وزارة الأوقاف وبيت الزكاة الكويتي بتقديم قرابة ٣٥ مليون دولار، وتعهدت جمعية السلام بتقديم ١٥ مليون دولار، وجمعية العون المباشر ١٠ ملايين دولار، وجمعية النجاة ١٠ ملايين دولار. كما تعهدت الجمعية الكويتية للإغاثة بتقديم ١٠ ملايين دولار، وجمعية الهلال الأحمر الكويتي ٢,٥ مليون دولار.

الدور الإيراني

رُغم مُشاركتها في مؤتمر الكويت، فقد لعبت إيران موقف الحاضر الغائب في دعم العراق، وكان من اللافت غيابها عن المُساهمة في إعادة إعمار البلد، التي ساهمت بشكل كبير في عدم استقراره منذ الغزو الأميركي في ٢٠٠٣، سواء عبر ممارسة نفوذها السياسي أو تأجيجها للصراعات الطائفية أو دعمها للميليشيات المُسلحة، كما اعتادت أنْ تفعل في كثير من دول المنطقة.

فقد امتنع وزير خارجيتها جواد ظريف، عن إعلان أي التزام بمساعدة العراق، واكتفى في كلمته التي ألقاها، بأنَّ بلاده «أدت واجباتها تِجاه العراق خلال السنوات الماضية». حتى أنَّ الرجل غاب عن الصورة الجماعية البروتوكولية التي التقطت لرؤساء الوفود المشاركة.

الدور الأمريكي

في تقريرٍ نشرته «نيويورك تايمز»، ذكرت أنَّ معظم المدن العراقية التي دُمرت خلال الحرب مع تنظيم داعش الإرهابي تقع في المناطق السنية «أي التي شهدت تمردًا كبيرًا أيام غزو القوات الأمريكية للعراق»، وهي مناطق يخشى وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون، في أن تكون مناطق جذب جديدة للمتطرفين، إذا لم يُعد إعمارها.

وكانت الخارجية الأمريكية، قد أكدت في وقت سابق أنَّ واشنطن منذ العام ٢٠١٤، قدَّمت للعراق نحو ١,٧ مليار دولار كمساعداتٍ إنسانية، وكذلك ٦ مليارات أخرى كمُساعدات اقتصادية وأمنية، إلا أنَّها في معظمها كانت وقت رئاسة باراك أوباما، الرئيس الأمريكي السابق.

ومن التفاؤل المَبني على غير أسس انتظار أنْ تتحقق تلك التعهدات، لأنَّ الواقع يقول إنَّ مُؤتمراتٍ دُولية عديدة لإعادة إعمار العراق، انعقدت منذ أكتوبر ٢٠٠٣، دونَ أن تنتهى إلى شيء وتكفى الإشارة إلى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية «التى تسبب غزوها للعراق، سنة ٢٠٠٣، فى تدمير بنيتها التحتية»، تعهدت خلال هذا المؤتمرات، بتقديم ٢٠ مليار دولار للعراق، إلا أنَّها لم تلتزم بوعودها أو بتعهداتها، ثم أعلنت سنة ٢٠٠٦ أنها لن تخصص أى أموال إضافية لإعادة إعمار العراق. في حين أنَّ إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لا تعتزم المساهمة بأى أموال، فضلاً عن عقلية التاجر التي يتميز بها «ترامب»، الذي يسعى لدخول شركات من القطاع الخاص في العملية، ما يحقق لها مكسبًا ماليًا كبيرًا.

الدور المصري

ترأس المهندس إبراهيم محلب، مُساعد رئيس الجمهورية للمشروعات الإستراتيجية، وفدًا مصريًا رفيع المستوى بناء على تكليف من الرئيس عبد الفتاح السيسي، ضم وزيري الإسكان والتعمير والكهرباء والطاقة، بمشاركة لفيف من رجال الأعمال في المُؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق في الكويت.

وأكد المهندس إبراهيم محلب، خلال اللقاءات مع المسؤلين العراقيين على استعداد الشركات المصرية بكل طاقتها للمُشاركة في عملية إعادة الإعمار في العراق، خاصة مع ضخامة المسئولية والأعمال المتوقعة خلال المرحلة القادمة.

وقد استعرض الجانب العراقي اتجاههم لبناء ما يقرب من ٢ مليون وحدة سكنية، طالبوا فيها بمساعدة الجانب المصري، إذ تمت مناقشة المساهمة في مجال توليد الطاقة الكهربائية في العراق احتذاءً بالتجربة المصرية في هذا الصدد.

مخاطر كبيرة ومكاسب عظيمة

تُواجه عملية إعادة الإعمار عددًا من التحديات أبرزها استشراء الفساد. إذ إنَّ آخر قائمة أصدرتها منظمة الشفافية الدولية للدول الأكثر فسادًا احتل فيها العراق المرتبة ١٦٦ من بين ١٧٦ دولة. ولمْ تنف بغداد ذلك فقد أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، أمام المستثمرين، أنَّ الحكومة تقود برنامجًا إصلاحيًا لمكافحة الفساد، ويستهدفُ أيضًا تبسيط الإجراءات وإزاحة العقبات أمام المُستثمرين ورجال الأعمال العراقيين والأجانب ورفع العراقيل أمام المَشروعات، فضلاً عن جهود الحكومة في مُواجهة الإرهاب، مشيرًا إلى فُرص وظروف ومَكاسب الاستثمار، مُؤكدًا أنَّ المُستثمرين «يُواجهون مَخاطر كبيرة»، وفى المُقابل هناكَ أيضًا أرباحًا كبيرة.